SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

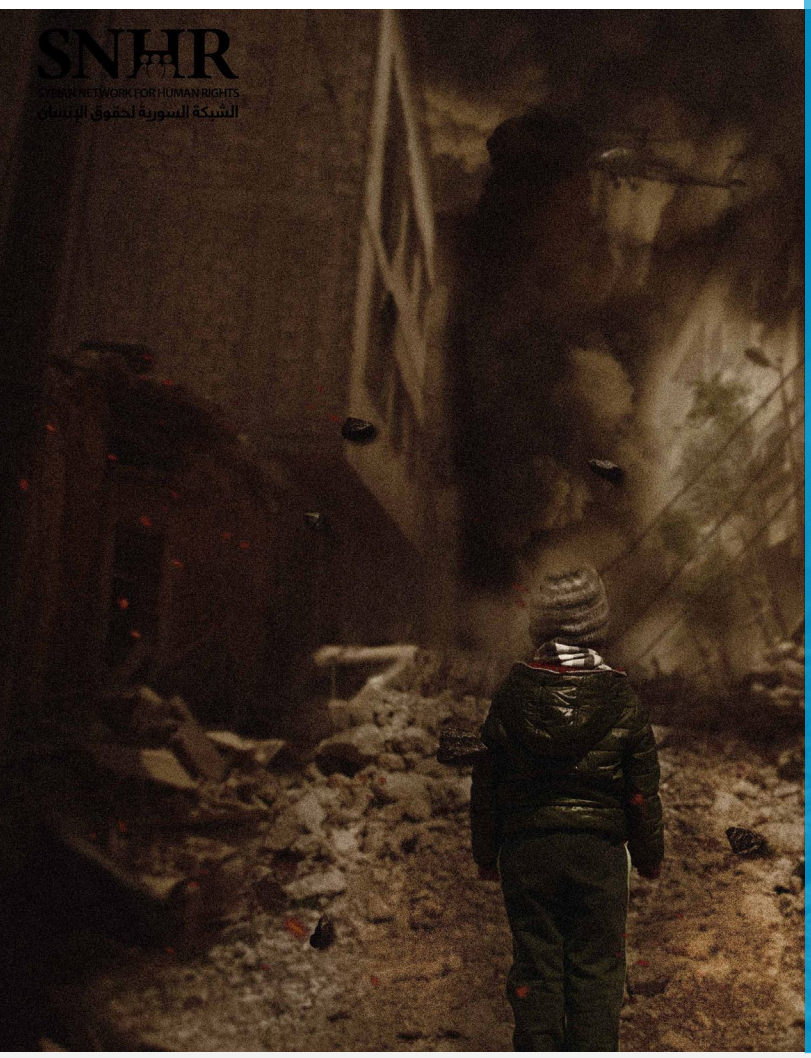


# توثيق مقتل 1057 مدنيا بينهم 251 طفلا و94 سيدة، و133 ضحايا بسبب التعذيب في سوريا في عام 2022

# وثقنا مقتل 55 مدنياً بينهم 9 أطفال و2 سيدة، و3 ضحايا بسبب التعذيب في كانون الأول 2022

**الأحد 1 كانون الثاني 2023**

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

M230101A

## المحتوى:


أولاً: خلفية ومنهجية..... 1

ثانيـــاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني ..... 4

ثالثـــاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في كانون الأول ..... 5

رابعـــاً: حصيلة الضحايا المدنيين ..... 6

خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني ..... 12

سادساً: حصيلة أبرز المجازر ..... 19

سابعـاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون ..... 24

ثامنـــاً: الاستنتاجات والتوصيات ..... 25

## أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2022 وشهر كانون الأول. ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام 2012-، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 11 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكلٍ صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتَّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعضٍ من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محاذية لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.
أطراف النزاع التي يوثِّق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1 - أطراف رئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1].
- هيئة تحرير الشام.
- المعارضة المسلحة.
- قوات سوريا الديمقراطية.

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على الشعبة والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

2 - جهات أخرى.

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسبِ الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حالتان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في تقارير مفصلة.

أما في حال الضحايا المجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزِّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسلحين الذين قضوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه.نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا[2].

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

ونشير إلى أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

[2] منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

يحتوي هذا التَّقرير على شهادتين حصلنا عليهما عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرضَ عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيبَ الشهود معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

## ثانياً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في آذار 2011 قتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تتَح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر معد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل.

**وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:**

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الحي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكنَّا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً**: وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان"النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة".

نشير إلى أنَّ الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقل لدى النظام السوري وقتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أن قسم كبير من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/ آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري التعميم رقم 22 لقاضي بتحديد إجراءات حول سير الدعاوي الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة؛ الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا تقريراً استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

## ثالثاً: موجز عن أبرز حوادث القتل في كانون الأول:

لم تتوقف حوادث القتل خارج إطار القانون في كانون الأول، إلا أنه سجل الحصيلة الأخفض منذ مطلع العام، فقد سجلنا مقتل 55 مدنياً بينهم 9 طفلاً و2 سيدة، قُتل جُلّهم على يد جهات أخرى. فيما سجلنا مقتل 11 مدنياً على يد قوات النظام السوري بينهم 4 أطفال.

يوم الجمعة 2/ كانون الأول/ 2022 قضت عائلة مكونة من ثلاثة مدنيين بينهم طفل يبلغ من العمر 15 عاماً جراء قصف مدفعية قوات النظام السوري صاروخاً موجهاً على منزلهم وهم عائلة نازحة في قرية أوبين المعروفة باسم قرية اليونسية بريف محافظة إدلب الغربي، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

يوم الأحد 4/ كانون الأول/ 2022 قضى مراد المتني، البالغ من العمر 26 عاماً، وهو من أبناء قرية الكسيب شرق محافظة السويداء، كما قُتل وأُصيب 18 مدنياً على الأقل بجراح، إثر إطلاق عناصر قوات النظام السوري الرصاص على متظاهرين وسط مدينة السويداء، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري وقت وقوع الحادثة.

فيما سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 5 مدنيين على يد قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي)، توزع الضحايا في كل من محافظة حلب ودير الزور؛ ففي يوم الأحد 4/ كانون الأول/ 2022 قضى عبادة حوادي المرار، من أبناء قرية الجيعة غرب محافظة دير الزور، إثر إصابته برصاص عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية أثناء ملاحقته في بادية قرية أبو خشب بريف محافظة دير الزور الشمالي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية حين وقوع الحادثة.

**سجلنا مقتل 37 مدنياً بينهم 5 أطفال و2 سيدة على يد جهات أخرى بينهم 15 على يد جهات لم نتمكن من تحديدها، 12g قتلوا برصاص لم نتمكن من تحديد مصدره، تركزت النسبة الأكبر منهم في محافظة درعا، كما شهدَ كانون الأول استمراراً في وقوع ضحايا مدنيين بسبب الألغام في محافظات ومناطق متفرقة من سوريا، حيث وثقنا مقتل 6 مدنيين بينهم 2 طفلاً، لتصبح حصيلة الضحايا الذين سجلنا مقتلهم بسبب الألغام منذ بداية عام 2022، 128 مدنياً بينهم 69 طفلاً 9g سيدات.**

يوم الإثنين 5/ كانون الأول/ 2022 انفجر لغم أرضي لم نتمكن من تحديد مصدره في قرية الأربعين، أدى إلى مقتل الطفل يوسف الحياوي، وهو من أبناء قرية الأربعين التابعة لمدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة الشمالي الغربي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات الجيش الوطني حين وقوع الحادثة.

الجمعة 9/ كانون الأول/ 2022 قضى عبد المعين أحمد الغجري، البالغ من العمر 40 عاماً، من أبناء مدينة تلبيسة شمال محافظة حمص، قتل إثر إطلاق مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه أثناء وجوده على الطريق الدولي دمشق - حلب قرب جسر مدينة تلبيسة، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.

يوم الأربعاء 14/ كانون الأول/ 2022 قضى محمد عطا بكار السعدي، وهو إمام وخطيب أحد مساجد بلدة كفر شمس بريف محافظة درعا الشمالي، إثر إطلاق مُسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم الرصاص عليه بعد اقتحامهم منزله في بلدة كفر شمس، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.

يوم الجمعة 14/ كانون الأول/ 2022 قضى الطفل طاهر نبيل العتمة، البالغ من العمر 13 عاماً، وهو من أبناء قرية الكرك الشرقي بريف محافظة درعا الشرقي، إثر انفجار ذخيرة من مخلفات قصف سابق لم نتمكن من تحديد مصدره في أرضٍ زراعية قرب قرية الكرك الشرقي وأُصيب أربعة أطفال آخرين بجراح، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.

## رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

### ألف: في عام 2022:

**وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1057 مدنياً بينهم 251 طفلاً و94 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2022. .**

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2022 على النحو التالي:

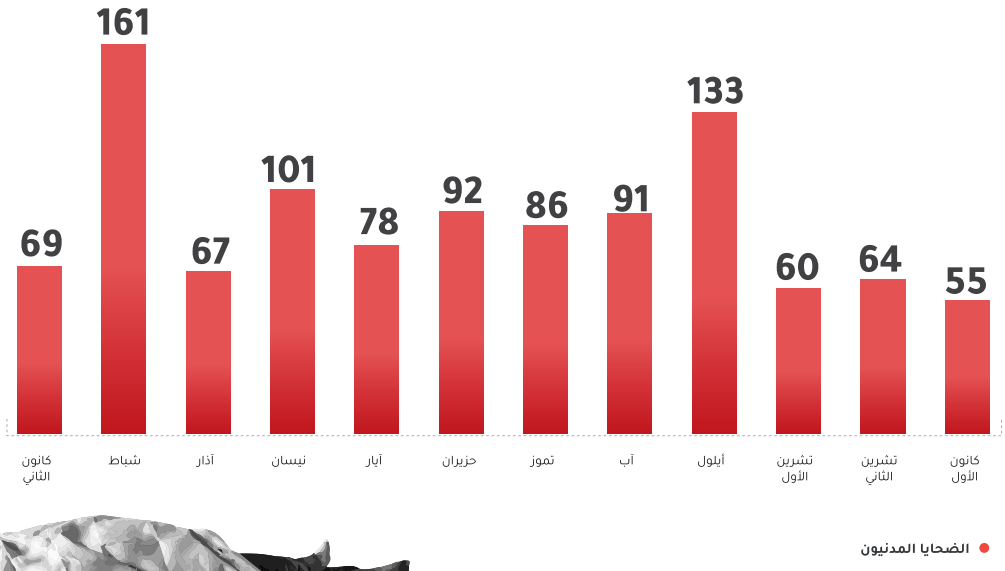

نلاحظ أن شهر كانون الأول هو الشهر الأكثر انخفاضاً في أعداد الضحايا في عام 2022، فيما سجلنا الحصيلة الأعلى للضحايا في شهر شباط بنسبة تقارب 15% ثم تلاه شهر أيلول بنسبة تقارب 13 % ومن ثم شهر نيسان بنسبة تقارب 10%.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في عام 2022 بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

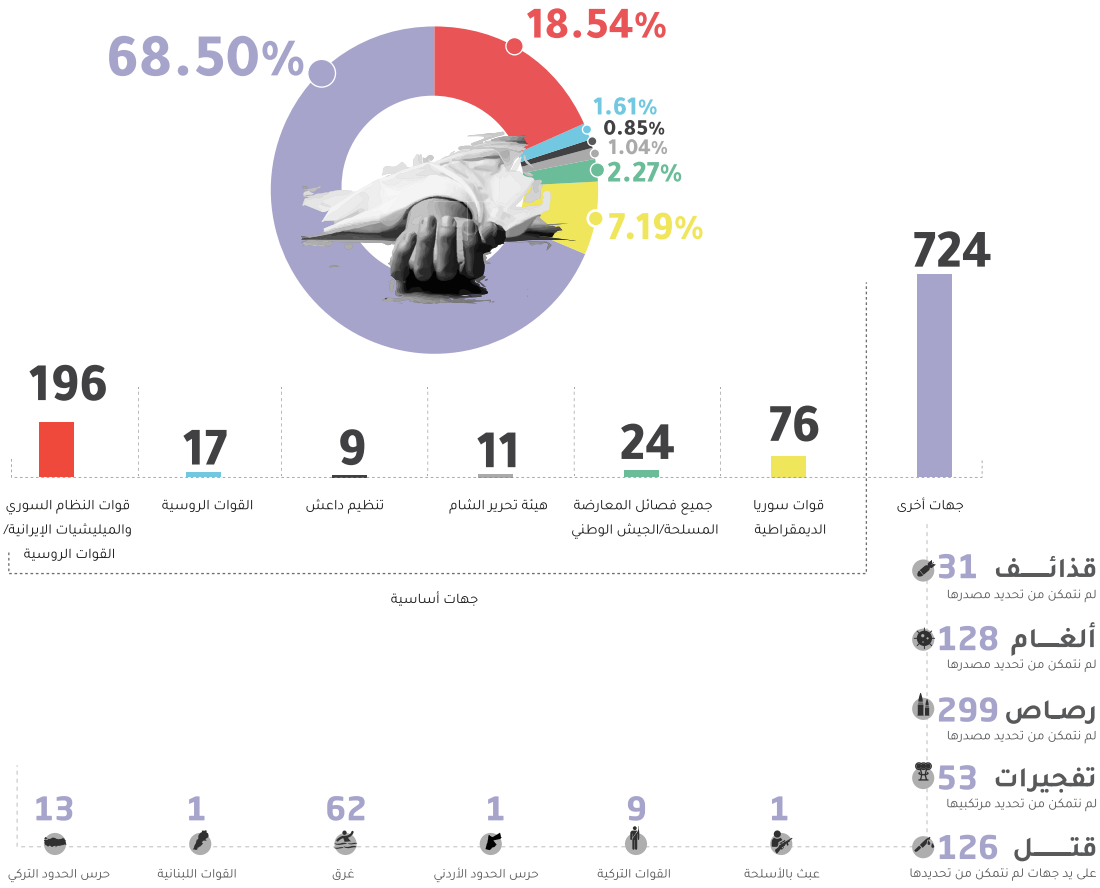


## ألف: الأطراف الرئيسة:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):
وثّقنا مقتل 196 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 30 طفلاً، و7 سيدات (أنثى بالغة).

-القوات الروسية:
سجّلنا مقتل 17 مدنياً، بينهم 8 طفلاً، و1 سيدة.

- تنظيم داعش:
قتل 9 مدنياً على يد قوات تنظيم داعش.

- هيئة تحرير الشام:
قتلت 11 مدنياً، بينهم 2 أطفال و2 سيدة.

- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:
وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 24 مدنياً، بينهم 7 طفلاً، و5 سيدات.

- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):
سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 76 مدنياً، بينهم 11طفلاً، و6 سيدات.

## باء: جهات أخرى:

سجَّلنا مقتل 724 مدنياً، بينهم 193 طفلاً، و73 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 31 مدنياً، بينهم 12 طفل و1 سيدة.
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 128 مدنياً، بينهم 69 طفل و9 سيدات.
- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 299 مدنياً، بينهم 18 طفل و21 سيدة.
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 53 مدنياً، بينهم 18 طفل و3 سيدات.
- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 126 مدنياً، بينهم 47 طفل و22 سيدة.
- عبث بالأسلحة :1 طفل.
- القوات التركية: 9 مدنياً بينهم 5 أطفال و1 سيدة.
- حرس الحدود الأردني: 1 طفل.
- غرق: 62 مدنياً، بينهم 20 طفل و16 سيدة.
- القوات اللبنانية :1
- حرس الحدود التركي: 13 مدنياً، بينهم 2 طفل.

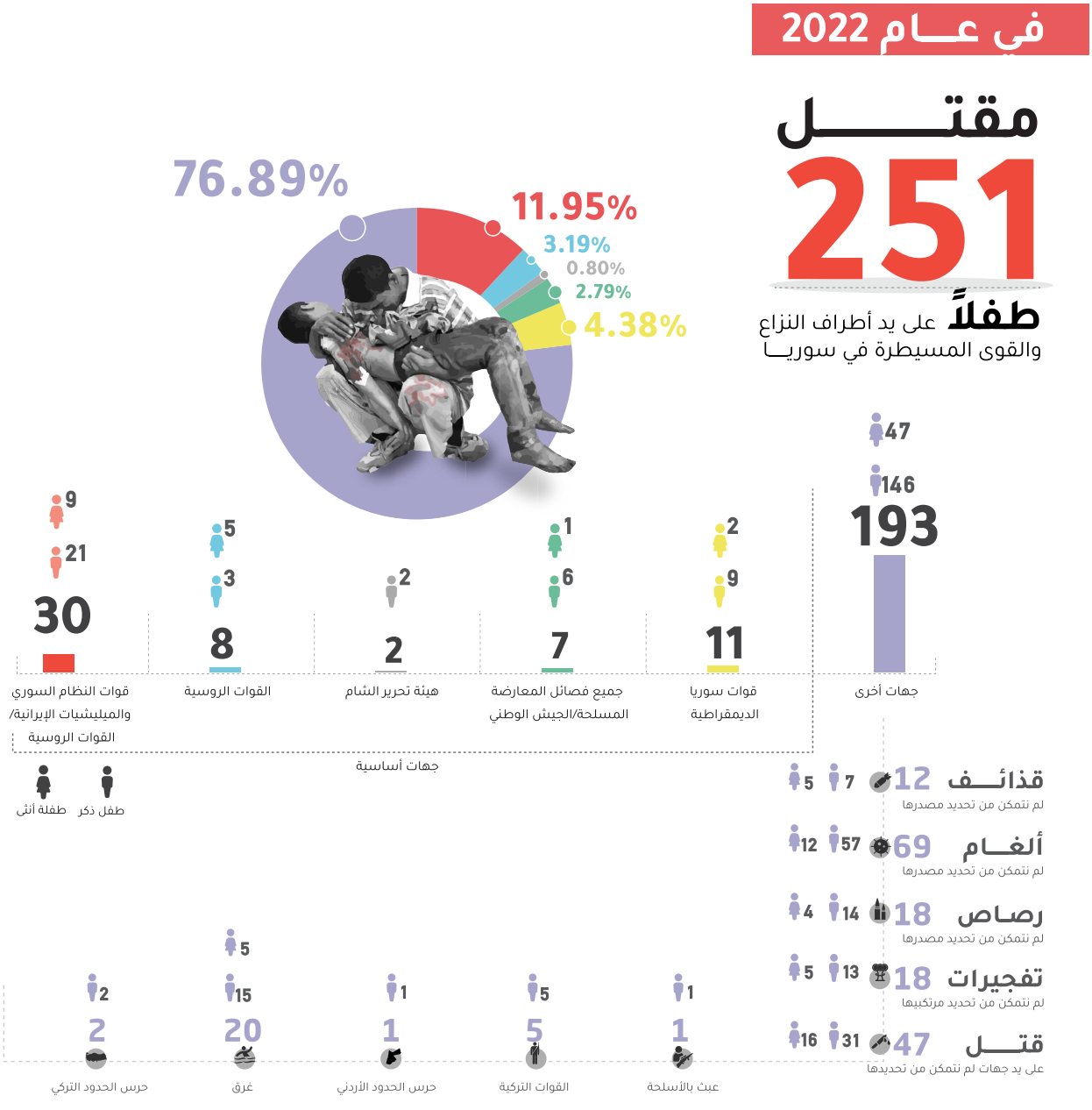

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

# في عـــام 2022

## مقتـــــل 158 أنثـى

على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريـــا

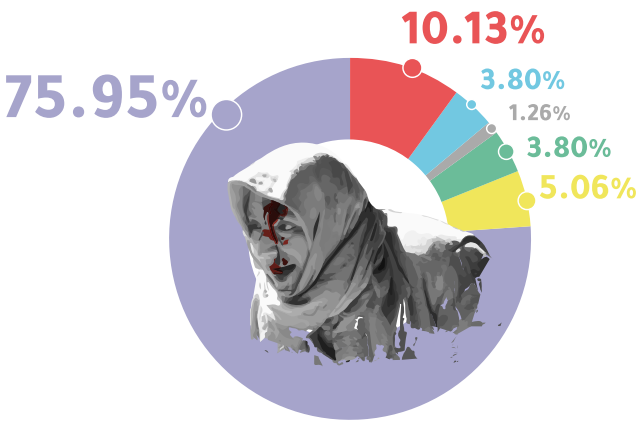


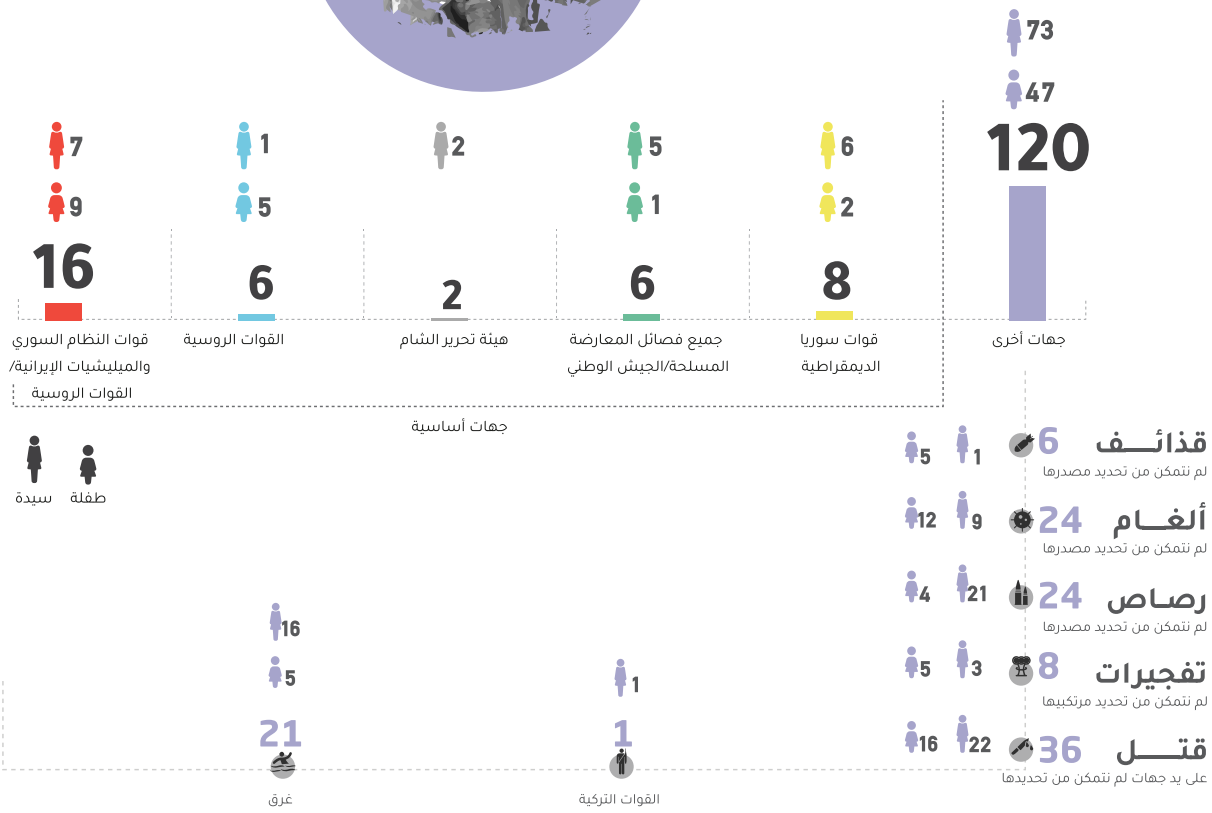


توزعـت حصيلـة الضحايا المدنيين في عـام 2022 على يـد أطـراف النـزاع والقـوى المسـيطرة في سـوريا في المحافظـات السـورية على النحـو التالـي:

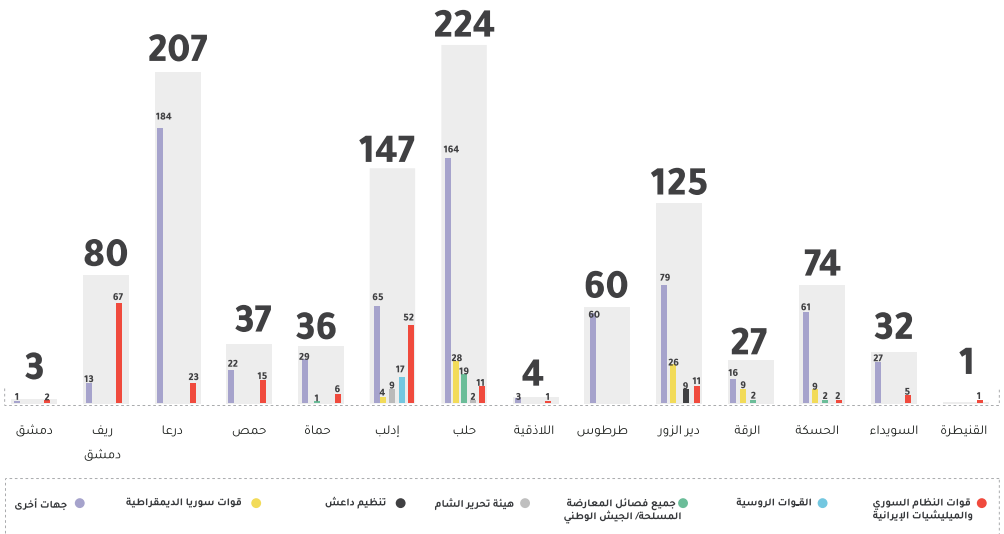

تصدرت محافظة حلب بقية المحافظات بنسبة تقارب 21 % من حصيلة الضحايا الإجمالية، وقد قتل جلُّ الضحايا في محافظة حلب على يد جهات أخرى. محافظة درعا حلّت ثانياً بنسبة تقارب 19 %، تلتها إدلب بقرابة 14 %.

**باء: في كانون الأول 2022:**

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الأول مقتل 55 مدنياً بينهم 9 أطفال، و2 سيدة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في كانون الأول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

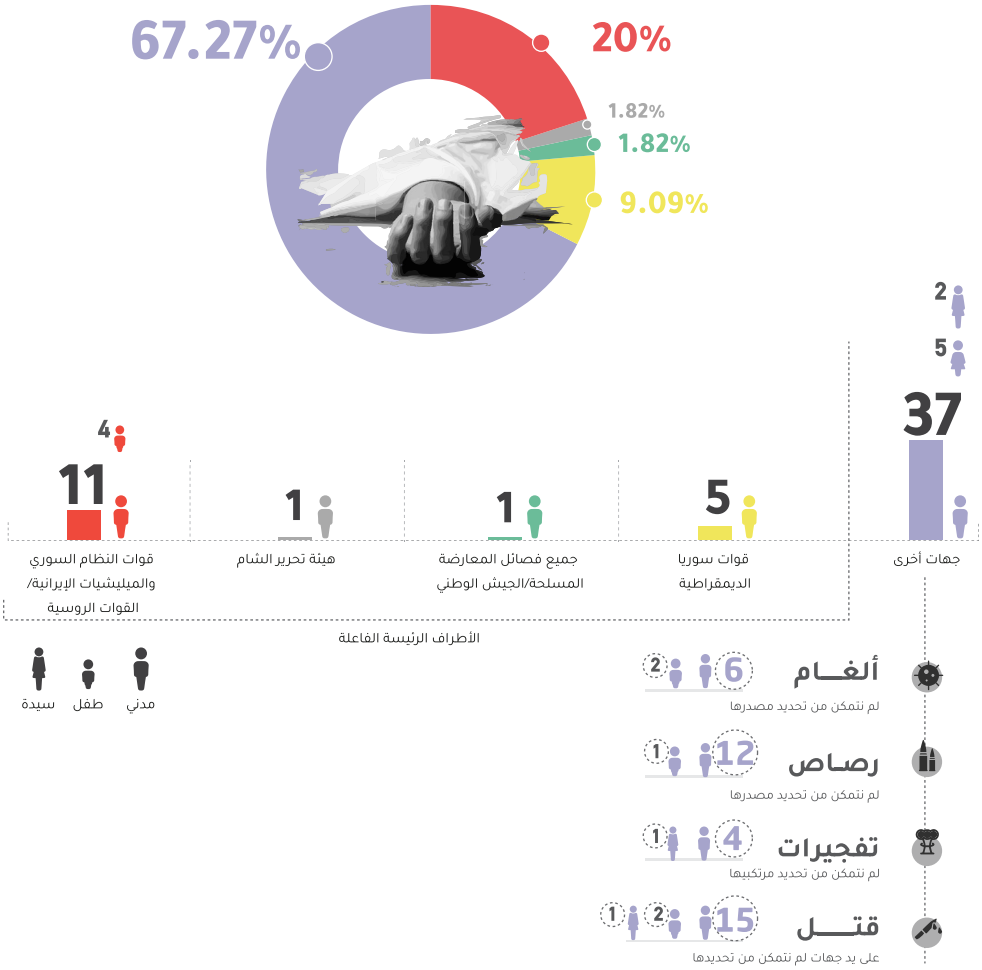


**ألف: الأطراف الرئيسة:**

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثَّقنا مقتل 11 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 4 أطفال.

- هيئة تحرير الشام:

وثقنا مقتل 1 مدنياً على يد هيئة تحرير الشام.

- فصائل المعارضة المسلحة / الجيش الوطني:

وثقنا مقتل 1 مدنياً على يد فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.

- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 5 مدنياً.

## باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 37 مدنياً بينهم 5 طفلاً و2 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره: 12 مدنياً بينهم 1 طفلاً.
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها: 6 مدنيين بينهم 2 طفلاً.
- قتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 15 مدنياً، بينهم 2 طفلاً و1 سيدة.
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها: 4 مدنياً بينهم 1 سيدة.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في كانون الأول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة حسب المحافظات السورية على النحو التالي:

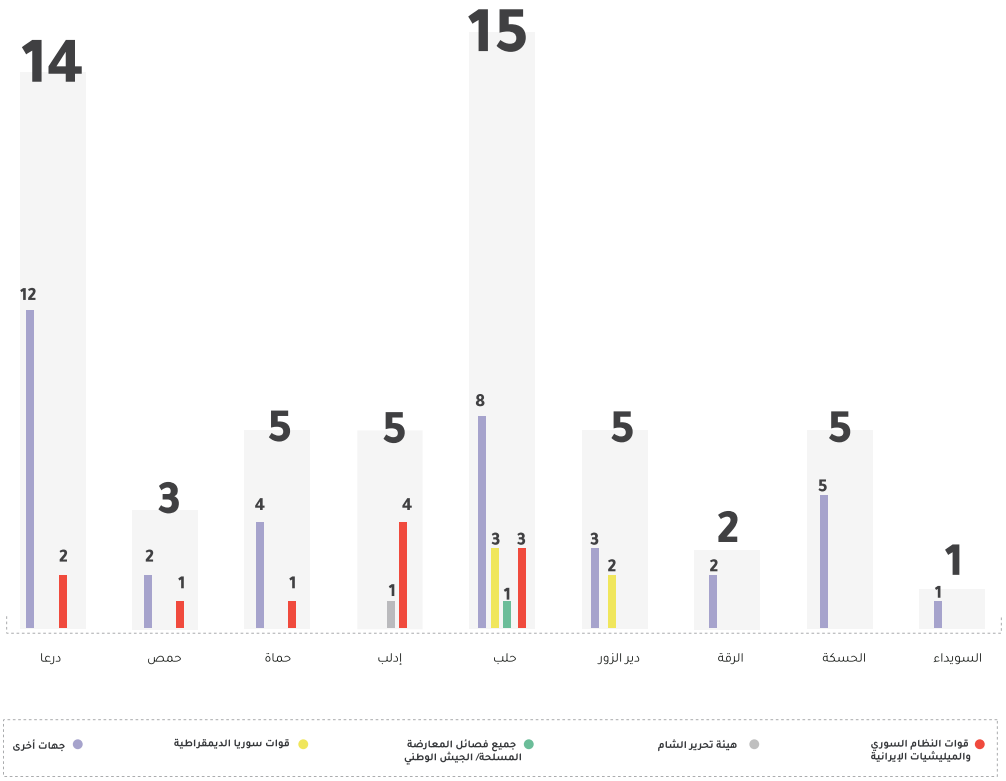


سجلت محافظة درعا العدد الأكبر من الضحايا بنسبة **58 %** جلّهم قضوا على يد جهات أخرى، تلتها محافظة حلب بنسبة تقارب **24 %** ومن ثم دير الزور بنسبة تقارب **21 %**.

# خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

## ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

### 1. في عام 2022:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2022 مقتل 133 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 1 طفل و1 سيدة، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2022 على النحو التالي:

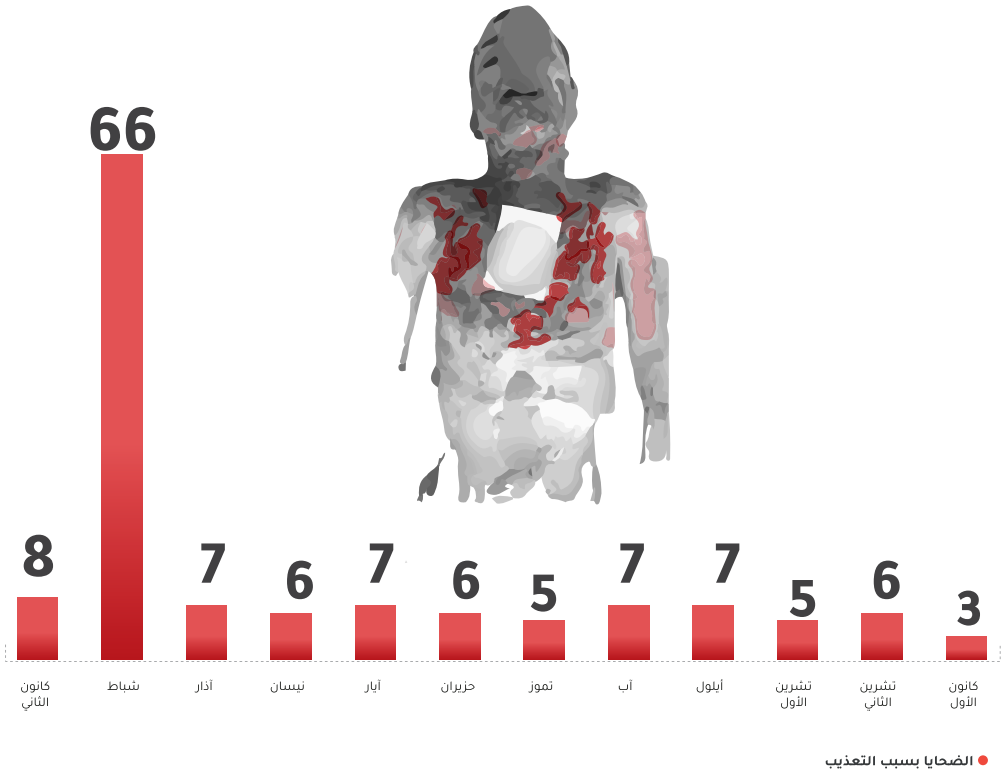


يظهر الرسم البياني السابق أن الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب قد وثقت في شباط، حيث شكَّلت نسبته ما يقارب **50 %** من حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم بسبب التعذيب في النصف الأول من عام 2022 وتُشكل نسبة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ مطلع العام قرابة **86 %** من الحصيلة الكلية لضحايا التعذيب.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب في عام 2022 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:

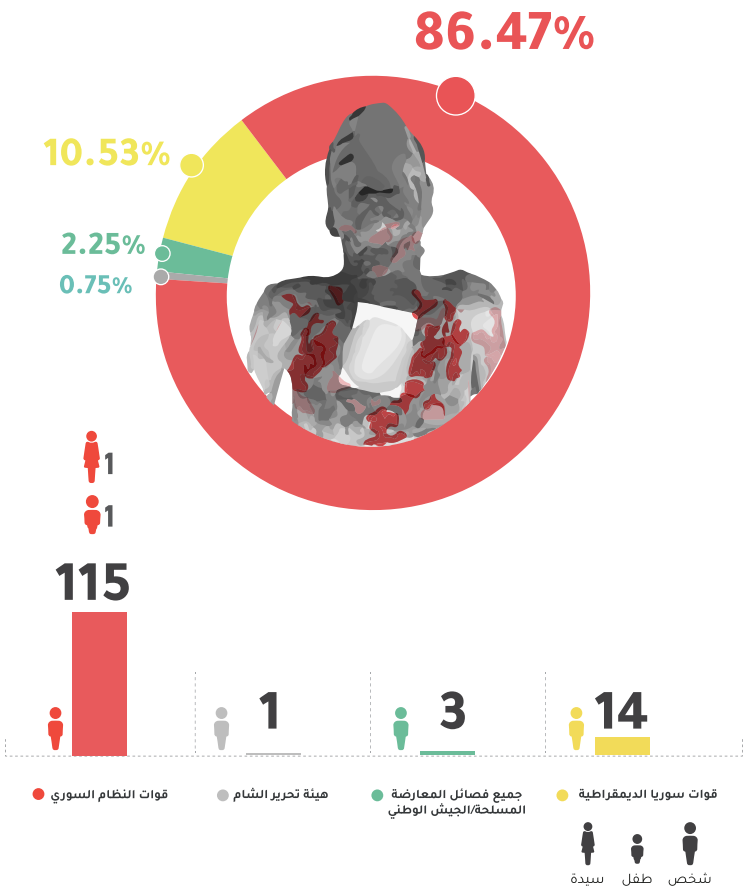


**ألف: الأطراف الرئيسة:**

- قوات النظام السوري: 115 بينهم 1طفل و1 سيدة.
- هيئة تحرير الشام: 1
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 3
- قوات سوريا الديمقراطية: 14
-

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

**محمد حسين الحارس العماش**، من أبناء بلدة الباغوز بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلته قوات النظام السوري في أيار 2021، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة دمشق لدى عودته من لبنان، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. السبت 1/ كانون الثاني/ 2022 سلمت قوات النظام السوري جثمانه لذويه بعد وفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق، ولدينا معلومات تؤكد أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.

محمد حسين الحارس العماش

حسين إبراهيم الدغيم

**حسين إبراهيم الدغيم**، موظف في مؤسسة الإسكان العسكرية، من أبناء بلدة جرجناز بريف إدلب الشرقي، من مواليد عام 1965، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 26/ تشرين الأول/ 2014 من مدينة إدلب، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المُختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأربعاء 2/ شباط/ 2022، علِمَ ذووه أنَّه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنه قد تُوفي بتاريخ 4/ أيار/ 2015، وتُرجّح الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّه قد تُوفي بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري، نؤكد أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

طارق سيد أحمد، عنصر في صفوف قوات سوريا الديمقراطية، من أبناء قرية خانك التابعة لمدينة عين العرب بريف محافظة حلب الشرقي، يبلغ من العمر 29 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في آب/ 2021، لدى عودته من مهمة أمنية كُلِّف بها من قبل قوات سوريا الديمقراطية في منطقة جرابلس الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لعدم السماح لأحدٍ ولو كان مُحامياً بزيارته أو معرفة مصيره. الإثنين 18/ نيسان/ 2022، أبلغت قوات سوريا الديمقراطية عبر أحد ضباطها ذويه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها، وسلَّمت جثمانه لذويه، ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تؤكد أنَّه كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات سوريا الديمقراطية.

**2. في كانون الأول 2022:**

**وثقنا مقتل 3 ضحايا بسبب التعذيب على يد كل من أطراف النزاع والقوى المسيطرة يتوزعون على النحو التالي:**

- قوات النظام السوي: 2
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 1

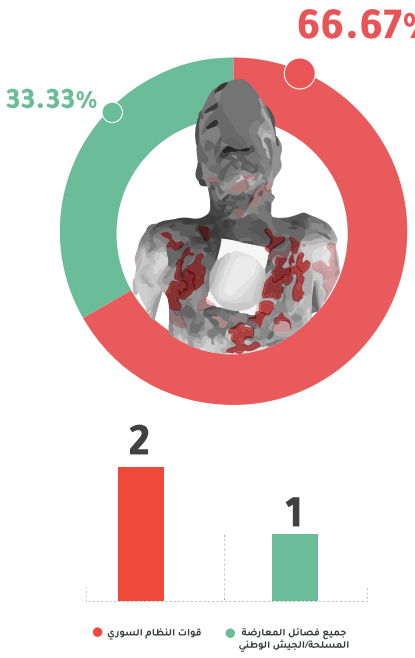

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

أحمد محمود شحادة خطاب، من أبناء مدينة نوى غرب محافظة درعا، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في عام 2018، وتمكنت عائلته من زيارته للمرة الأخيرة في منتصف عام 2022 في سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته، الأربعاء 14/ كانون الأول/ 2022 عَلِمَ ذووه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

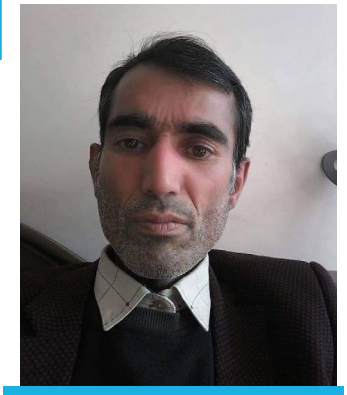

لقمان حميد حنان

**لقمان حميد حنان**، محامٍ، من أبناء قرية حاج قاسمو التابعة لمدينة عفرين شمال محافظة حلب، ويُقيم في حي المحمودية بمدينة عفرين، من مواليد عام 1977، اعتقلته عناصر من فصيل السلطان مراد التابعة لقوات الجيش الوطني يوم الإثنين 19/ كانون الأول/ 2022، من أمام منزله في حي المحمودية، وتم اقتياده إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الجيش الوطني في مدينة عفرين.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها الشبكة السورية لحقوق الإنسان من قبل الشهود فإن عملية احتجاز "لقمان" حصلت على خلفية خلاف شخصي بينه وبين أحد عناصر فصيل السلطان مراد، وأن عناصر الجيش الوطني قامت بعد اعتقاله بيومين بطلب اللباس والأدوية الخاصة له من عائلته حيث إنه يعاني من أمراض عصبية وديسك في الظهر.

وفي صباح يوم الخميس 22/ كانون الأول/ 2022 قامت عناصر الجيش الوطني بنقل لقمان إلى المشفى العسكري بمدينة عفرين بعد وفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها، وعرض جثمانه على الطبابة الشرعية التي أكدت أن الوفاة حصلت نتيجة احتشاء حاد في العضلة القلبية، ثم قامت بتسليم جثمانه لعائلته في اليوم ذاته.

وقد حصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 12/ كانون الأول/ 2022 على مجموعة من الصور، تؤكد وتُظهر بشكلٍ واضح تعرُّض الضحية لقمان حميد حنان للتعذيب بطريقةٍ وحشية أثناء احتجازه من قبل عناصر الجيش الوطني.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

**1. في عام 2022:**

**وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2022 مقتل 6 من الكوادر الطبية، على يد جهات أخرى.**

**جهات أخرى:**

**وثقنا مقتل 6 من الكوادر الطبية، يتوزعون على النحو التالي:**

- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره :5
- تفجيرات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها:1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

عبد المفضي أحمد العبد، طبيب مختص جراحة عامة، يبلغ من العمر 37 عاماً، من بلدة الصالحية بريف محافظة دير الزور الشمالي، قضى في 11/ كانون الثاني/ 2022 جراء إصابته برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، وذلك بالقرب من مكان عمله في مشفى الكندي في بلدة الطيانة بريف محافظة دير الزور الشرقي، الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

الطبيب عبد المفضي أحمد العبد

وسيم محمد الحمد

**وسيم محمد الحمد**، ممرض يعمل في مشفى بصرى الشام شرق محافظة درعا، وهو من بلدة محجة شمال محافظة درعا، قضى في 15/ شباط/ 2022، جراء إصابته برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، وذلك في أثناء مروره بسيارته على أتوستراد دمشق - درعا "طريق الغارية الشرقية - المسيفرة"، شرق محافظة درعا، الخاضع لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

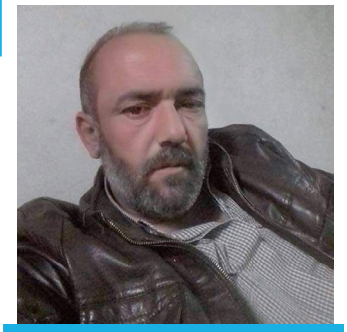
الممرض عدنان حميد الطعمة كيوان

يوم الثلاثاء 13/تشرين الأول /2022، قضى الممرض **عدنان حميد الطعمة كيوان** الملقب بأبو عمار، والبالغ من العمر 54 عاماً يعمل رئيس قسم الأطفال في مشفى مدينة طفس الواقعة غرب محافظة درعا، جراء إصابته برصاص مسلحين لم نتمكن من تحديد هويتهم، على الطريق الواصل بين بلدة المزيريب ومدينة طفس غربي درعا، عمل في المشافي الميدانية إبان سيطرة المعارضة على محافظة درعا، وتحصل على بطاقة تسوية بعد سيطرة قوات النظام السوري على المحافظة في تموز من عام 2018، وعمل في أحد المراكز الصحية الخاصة في بلدة المزيريب غربي درعا.

### 2. في كانون الأول 2022:

لم نتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر طبية في كانون الأول المنصرم.

## جيم: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

### 1. في عام 2022:

**سجلنا مقتل 3 من الكوادر الإعلامية في عام 2022 يتوزعون على النحو التالي:**

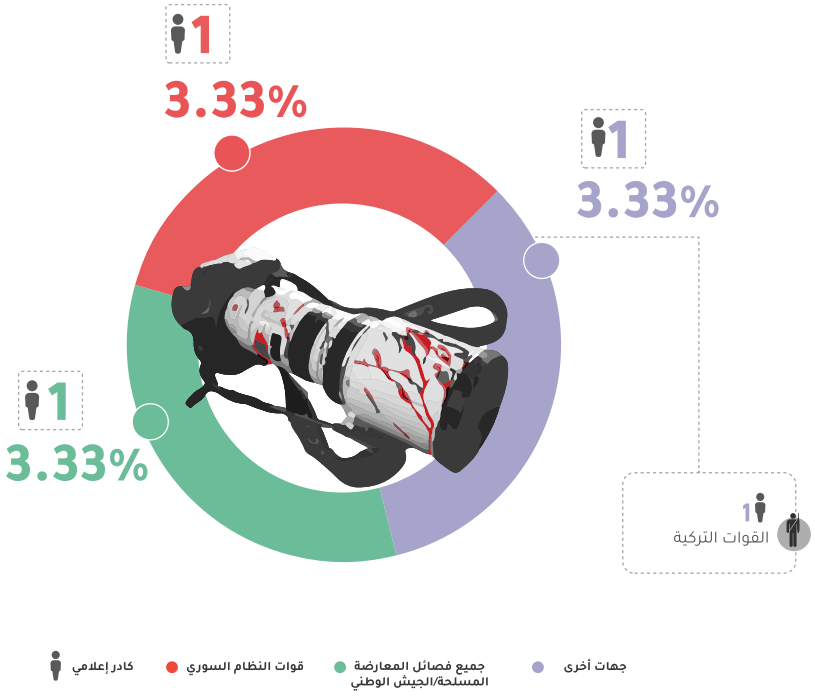

- قوات النظام السوري :1
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:1
- جهات أخرى: 1 على يد القوات التركية.

**نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:**

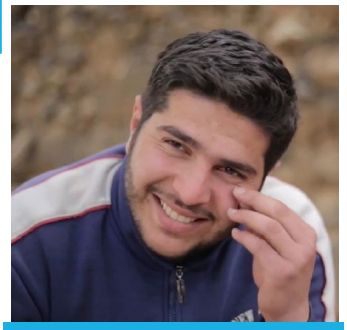
أحمد تيسير العيسى الخطيب

**أحمد تيسير العيسى الخطيب**، ناشط إعلامي وطالب جامعي في كلية الإعلام في جامعة دمشق، من أبناء بلدة الجيزة بريف محافظة درعا الشرقي، يبلغ من العمر 27 عاماً، اعتقلته قوات النظام السوري في نهاية عام 2018، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها أثناء توجهه من مدينة دمشق إلى مدينة درعا، وكان ممن أجروا تسويةً لوضعهم الأمني في وقتٍ سابق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحدٍ ولو كان محامياً بزيارته. الثلاثاء 16/ آب/ 2022، عَلِمَ ذووه بوفاته داخل سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسلِّم جثته لذويه.

محمد عبد اللطيف

الجمعة 7/ تشرين الأول/ 2022 قام عدد من المسلحين بإطلاق النار على دراجة نارية تقل الناشط الإعلامي "**محمد عبد اللطيف**" الملقب أبو غنوم، وزوجته، قرب منطقة تعرف باسم دوار فرن المجلس أو دوار المروحة في الأطراف الشرقية من مدينة الباب بريف حلب الشرقي، ما أدى إلى مقتله وزوجته على الفور، وهو من أبناء مدينة بزاعة بريف حلب الشرقي، ومن سكان مدينة الباب ومن نشطاء المدينة المعروفين.

وفي يوم الإثنين 10/ تشرين الأول/ 2022 قامت عناصر أمنية تابعة للفيلق الثالث في الجيش الوطني السوري، بملاحقة عدة أشخاص مشتبه بتورطهم في اغتيال الناشط "محمد أبو غنوم" وقامت بالقبض عليهم وأقرت "فرقة الحمزة" التابعة لـ "الجيش الوطني السوري"، في بيان أصدرته بتاريخ 10/ تشرين الأول/ 2022، بتبعية خلية الاغتيال التي نفذت عملية اغتيال الناشط "محمد أبو غنوم" وزوجته في مدينة الباب، لكوادرها، معلنةً تبرئها من كل من يثبت تورطه في هذه الجريمة.

### 2. في كانون الأول 2022:

لم نتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر إعلامية في كانون الأول المنصرم.

**دال: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:**

لم نتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر الدفاع المدني في عام 2022.

# سادساً: حصيلة أبرز المجازر:

**1. في عام 2022:**

**وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وقوع ما لا يقل عن 12 مجازر خلال عام 2022، توزعت حسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:**

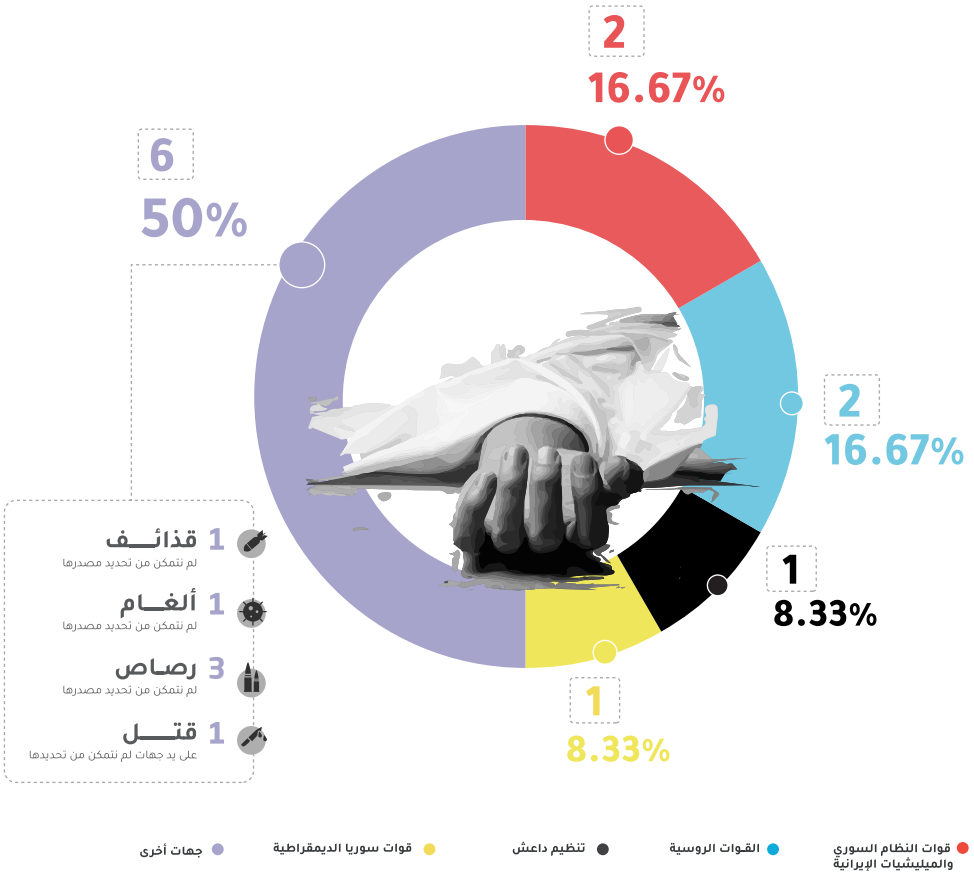


**ألف: الأطراف الرئيسة:**

- قوات النظام السوري: 2
- القوات الروسية: 2
- قوات سوريا الديمقراطية:1
- تنظيم داعش :1

**باء: جهات أخرى: 6 مجازر، توزعت على النحو التالي:**

- قذائف لم نتمكن من تحديد مصدرها: 3
- لقتل على يد جهات لم نتمكن من تحديدها: 1
- ألغام لم نتمكن من تحديد مصدرها:1
- رصاص لم نتمكن من تحديد مصدره:1

**نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:**

الأربعاء 27/ نيسان/ 2022 قرابة الساعة 19.00 هاجم مسلحون يعتقد بانتمائهم إلى تنظيم داعش منزل "نوري الحميش" وهو رئيس مكتب العلاقات العامة في مجلس دير الزور المدني التابع لقوات سوريا الديمقراطية في قرية فنيجين في بادية أبو خشب في ريف دير الزور الشمالي، ما أدى إلى مقتل 7 مدنيين، وإصابة قرابة 5 آخرين بجروح، تخضع قرية فنيجين لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

يوم السبت 11/ حزيران/ 2022 انفجر لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم نتمكن من تحديدها أثناء مرور سيارة تقل مدنيين "عمال ورش في حصاد المحاصيل الزراعية" على أطراف قرية دير العدس في ريف محافظة درعا الشمالي، ما أدى إلى مقتل 10 مدنيين، بينهم 4 أطفال و4 سيدات، وإصابة قرابة 32 آخرين بجراح، تخضع قرية دير العدس لسيطرة قوات النظام السوري وقت الحادثة.

الخميس 8/ أيلول/ 2022 شن طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي ثلاث غارات بالصواريخ على منطقة جبلية جنوب قرية حفسرجة بريف محافظة إدلب الغربي، سقطت الصواريخ على منشرة لقص الحجر ومنازل في محيطها؛ أسفر القصف عن مقتل سبعة مدنيين، بينهم طفلان، وإصابة نحوَ 11 آخرين بجراح، جلهم من عمال المنشرة، إضافةً إلى دمار كبير في بناء المنشرة ومنازل عدة، كما تضررت خيام لنازحين تبعد قرابة 200م عن المنشرة أصابها بعض الشظايا الناتجة عن القصف. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع أحمد الأحمد[3]، ناشط إعلامي من قرية حفسرجة وشاهد على المجزرة، الذي أخبرنا أنه في 8/ أيلول بتمام الساعة 11:00 عممت مراصد الطيران عن إقلاع طيران روسي من مطار حميميم بريف اللاذقية، وأضاف: "نفذ الطيران ثلاث غارات على أراضٍ ومزارع تبعد حوالي 2كم عن القرية، كانت اثنتان منهما على منشرة لقص الحجر وبيت يجاورها عائدين لابن عمي والثالثة نفذها الطيران على بعد أكثر من 200م، بعد الغارة الأولى توجهت إلى موقع القصف، وعند وصولي دخلت إلى المنشرة وقمت مع بعض الشباب الآخرين بانتشال جريح واثنين من الشهداء، ثم ابتعدنا قليلاً نظراً لعودة الطيران وقيامه بقصف المنشرة مرة أخرى، بعد انتهاء القصف ومغادرة الطيران الأجواء عملت فرق الدفاع المدني على انتشال باقي الشهداء وإسعاف الجرحى". **قال أحمد إنّ الزمن المقدر بين كل غارة وأخرى كان بين 10 إلى 15 دقيقة، وإنّ الغارة الأولى كانت بصاروخين بينما الثانية بثلاثة صواريخ كما أضاف: "حصيلة الشهداء 7، بينهم طفلان، 3 من قرية حفسرجة و4 من مناطق أخرى في إدلب، كما أصيب حوالي 12 شخصاً، بعضهم حالتهم حرجة".**

[3] عبر تطبيق الواتساب في 21/ أيلول/ 2022

يوم الجمعة 19/ آب/ 2022 قرابة الساعة 10:40 صباحاً، قصفت راجمة صواريخ مصدرها مناطق سيطرة قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية، قرابة 6 صواريخ، استهدفت مدينة الباب بريف حلب الشرقي، تفيد المعلومات أن مصدرها "قرية شعالة"، الواقعة غربي مدينة الباب، وتخضع القرية لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، إضافةً إلى انتشار قوات النظام وميليشيات إيرانية في موقع "رادار شعالة" في القرية ذاتها، بريف حلب الشرقي سقط صاروخ وسط شارع عام "سوق الخميس" مكتظ بالمدنيين وبسطات الباعة، في الحي الشرقي من مدينة الباب، أمام محل "فلافل أبو الخير"، فيما سقطت بقية الصواريخ في مناطق مجاورة للسوق منها مدرسة "أرض روم" وحارة اليماني ومنزل لطالبات، تسبب القصف في وقوع مجزرة لم نتمكن من تحديد مرتكبيها بعد وتتراوح لدينا الشكوك بين قوات النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية على اعتبار أن القصف قادم من الجهة التي يسيطران عليها، وما زالت التحقيقات جارية لتحديد الجهة المسؤولة عن الهجوم، وثقنا مقتل 15 مدنياً، بينهم 6 أطفال، وجرح أكثر من 30 بينهم 11 طفلاً على الأقل.

صور تظهر الآثار التي خلفها هجوم أرضي لم نتمكن من تحديد مصدره على سوق الخميس الشعبي في مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي: ما تسبب بمجزرة، في 19/ آب/ 2022

تواصلنا مع شريف دمخلي[4] وهو ناشط إعلامي روى لنا ما حصل يوم 19/ آب/ 2022:

**"عند بدء القصف توجهت مباشرةً إلى مكان القصف، وقبل وصولي إلى مكان القصف شاهدت في طريقي ضحايا تم إسعافهم من قبل مدنيين إلى مشفى الفتح للأمراض النسائية، ومشفى الماجد، وشاهدتُ أيضاً نساءً ورجالاً يبكون على أطفالهم، شاهدت سيدة تبكي وتبحث عن طفلها الذي يبعد عنها قرابة 500 متر ولا تعلم ما إذا كان مصاباً أو توفي، شاهدتهم يحاولون إسعافه، وبعد توجهي إلى السوق حيث سقط الصاروخ الذي تسبب بالمجزرة شاهدت دماراً واسعاً في السوق، الصاروخ سقط في مكان حساس عند منطقة "بسطات" يباع عليها خضار وخبز وبعض حاجيات البيت بالإضافة إلى مطعم فلافل أبو الخير حيث مكان سقوط الصاروخ من راجمة الصواريخ، توجهت عناصر من الدفاع المدني لانتشال الضحايا كما شاهدت عناصر من الشرطة ساهمت في نقل الضحايا ومساعدتهم أيضاً، المناطق التي سقطت عليها الصواريخ متقاربة جداً، شهدت مدينة الباب يوم السبت 20/ آب/ 2022 إضراباً عاماً حيث أغلقت معظم المحالّ التجارية حداداً على أرواح الضحايا بالإضافة إلى وقفة للتضامن مع الضحايا وذويهم".**

الأحد 6/ تشرين الثاني/ 2022 قرابة الساعة 6:54 بتوقيت دمشق، أطلقت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية نعتقد أنها متمركزة في مطار النيرب العسكري، على دفعتين صواريخ BM-27URGAN عيار 220 ملم محملةً بذخائر عنقودية، نعتقد أنَّ عددها ثمانية. انفجرت الصواريخ تباعاً فوق منطقة جبلية مكتظة بالمخيمات، أبرزها "مرام، وطن، وادي خالد، محطة مياه كفر روحين، مورين، بعيبة"، والواقعة غربي مدينة إدلب، في الجنوب الغربي من بلدة كفرجالس وصولاً لقريتي مورين وبعيبة وسهل الروج، وتوزعت مخلفات الصواريخ والذخائر العنقودية بشكلٍ عشوائي وصولاً لمنطقة "أحراش الباسل" وهي منطقة عسكرية تضم معسكراً لهيئة تحرير الشام. أسفر الهجوم الذي شنته قوات النظام السوري بالذخائر العنقودية عن **مقتل 11 شخصاً**، هم 9 مدنيين، بينهم أربعة أطفال وسيدتين وجنين، ومقاتلين اثنين، وإصابة ما يقارب **75** شخصاً آخرين.

صورة طفلة جريحة أصيبت بقصف صاروخي عنقودي مصدره مناطق النظام السوري على مخيمات النازحين غربي مدينة إدلب في 6/ تشرين الثاني/ 2022

[4] عبر تطبيق الواتساب في 20 /آب/ 2022

الثلاثاء 22/ تشرين الثاني/ 2022 قصفت راجمة صواريخ قوات سوريا الديمقراطية المتمركزة في مطار منغ العسكري، صواريخ عدة "3 صواريخ"، استهدف صاروخ منها شارع السوق التركي في الطرف الغربي من مدينة إعزاز بريف حلب الشمالي، وهي منطقة حيوية "سوق شعبي" مكتظة بالمحال التجارية والمدنيين، يضم السوق العشرات من المحالّ التجارية ومحال الصرافة إضافةً إلى عدد من المطاعم والمكاتب العقارية، سقط الصاروخ أمام محل "قصاب" لبيع اللحوم، تسبب في وقوع مجزرة، وسقط الصاروخان الآخران خارج المدينة، أدى القصف إلى مقتل خمسة مدنيين على الأقل بينهم طفلان، ودمار جزئي في المحال التجارية ضمن السوق.

الأضرار في السوق التركي بقصف صاروخي لقوات سوريا الديمقراطية في 22/ تشرين الثاني/ 2022

**2. في كانون الأول 2022:**

لم يتم توثيق وقوع مجازر في شهر كانون الأول المنصرم.

# سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقدِ مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يُساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكِّننا من معرفة النِسَب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك. ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

**قمنا على مدى قرابة أحد عشر عاماً بنشر** تقرير يومي عن حصيلة الضحايا، إضافة إلى أخبار يومية عن حوادث القتل، ونُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا بسبب التعذيب، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي توثق حصيلة الضحايا الإجمالية أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى تقرير شهري وتقارير خاصة ودورية توثِّق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكِّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكنَّا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثة -The Aid Worker Security Database (AWSD) تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرَّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف. وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

# ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

## الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التَّعذيب حتى الموت، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيٌّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتفِ النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إنَّ استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية مبيتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

## التَّوصيات:

### إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التَّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والآمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

## إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

## إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

### إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

### إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

### إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

### إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

### إلى النظام الروسي:

- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

### إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

### إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

### إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتيحت الفرصة لذلك.


## شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org